في مهرجان حاشد بسيئون نظمه المؤتمر الشعبي وأحزاب التحالف الوطني .. مجور :

حضرموت في ظل اليمن الموحد تستعيد مكانتها الأصيلة كحلقة وصل مهمة

■ جانب من الحضور

■ رئيس الوزراء خلال القاء كلمة في المهرجان

الدعوات المخلصة من الرئيس لم تلق آذانا صاغية من أحزاب (المشترك)

السلطة لها التزاماتها الدستورية وتطوير النظام السياسي أحد هذه الالتزامات

سيئون / سبأ:

شهدت مدينة سيئون محافظة حضرموت أمس مهرجاناً جماهيرياً حاشداً نظمه فرع المؤتمر الشعبي العام وفروع أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بمديريات حضرموت الوادي والصحراء.

وفي المهرجان ألقى رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور كلمة نقل في مستهلها تحيات فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام باني نهضة اليمن الحديث إلى الحاضرين ومن خلالهم إلى كل أبناء مديريات الوادي والصحراء الأوفياء .

كما نقل تقدير فخامة الأخ رئيس الجمهورية العالي لمواقفهم الوطنية المشهودة في كل ساحات النضال من أجل يمن حر ومستقل وموحد تلك الإسهامات التي تشكل اليوم العنوان البارز لمحافظة حضرموت بواديها وساحلها وأهلها المخلصين الأوفياء.

وقال الدكتور مجور ان هذا المهرجان الحاشد الذي يعقد اليوم في سيئون يشكل محطة فعل حضاري وتاريخي من أجل اليمن الكبير من محطات كثيرة تميزت بها حضرموت التي كانت في عمقها التاريخي حلقة وصل مؤثرة بين الحضارات التي نشأت على هذا الجزء من العالم.

وأضاف «من هذا الوادي الكبير، ميزاب اليمن الشرقي انبثق وتلألأ ضوء الحضارة اليمنية ساطعاً على اليمن والجزيرة ومن هذا الوادي انطلقت أفواج الرحمن تنشر العلم والنور الى مشارق الأرض، وتؤسس النموذج الأسمى والقدوة الحسنة للمسلم المتسلح بالعلم والنور والتسامح والنزاهة ليحظوا بأجر أمة هي الأكبر في عالمنا الإسلامي اليوم.

وأشار إلى ان أبناء هذا الوادي وأبناء هذه المحافظة يحملون الرسالة نفسها التي حملها أسلافهم، رسالة تعبر عن روح متسامية تتميز بانتمائها للوطن اليمني الكبير، وتنبذ الانطواء على الذات، ومازال هذا النمط من السلوك والمواقف هو ما يميز شخصية الإنسان في هذه المحافظة الرائعة.

وأكد ان محافظة حضرموت اليمن وفي ظل اليمن الموحد تستعيد مكانتها الأصيلة كحلقة وصل مهمة بين كل مكونات الوطن اليمني الكبير، وهذه المكانة لا تستمد فقط من الحضور التاريخي المميز لحضرموت، ولكنها تستمد اليوم من مجموع الإنجازات الإستراتيجية الكبيرة التي تحتضنها المحافظة،ويتشكل بفضلها الوجه المعاصر والمتطور لحضرموت بواديها وساحلها في قلب وطنها اليمن.

ولفت إلى ان دولة الوحدة قد أنفقت مئات المليارات من الريالات لمشاريع التنمية والخدمات في محافظة حضرموت، وهو التزام أصيل في سياسة الدولة بقيادة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح وتجسيد لاهتمام فخامته بمحافظة حضرموت وأهلها الأبطال الأوفياء وليس غريباً أن تحتضن حضرموت مشاريع استثمارية إستراتيجية يرتبط بها مستقبل اليمن الاقتصادي في تعبير لا يقبل الشك عن حضور ومكانة المحافظة في صلب الاهتمام الرسمي للدولة والحكومة.

وخاطب رئيس مجلس الوزراء الحاضرين قائلاً «إن هذا الحشد ينعقد على إيقاع تحولات وطنية مصيرية، وأنتم أولى من يعي هذه التحولات ويدرك حجم المسئوليات الملقاة على عاتقنا جميعاً من أجل الانتقال بالوطن إلى مرحلة جديدة ومتطورة وأكثر رسوخاً من الممارسة السياسية الحضارية في هذا العهد الديمقراطي المبارك.

وأضاف « لقد عملنا في المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤنا في أحزاب التحالف الوطني طيلة الفترة الماضية وانطلاقاً من اتفاق فبراير الذي بموجبه تم تمديد فترة مجلس النواب عامين إضافيين ،لقد عملنا ومن منطلق الحرص على تجسيد مضامين ذلك الاتفاق إلى الوصول مع الإخوة في أحزاب اللقاء المشترك إلى كلمة سواء وكان حرصنا أكبر على تحقيق الوفاق الوطني على أساس من الشراكة في ظل الدستور والقانون».

وتابع الدكتور مجور قائلاً « لقد توجه فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بالمبادرة تلو المبادرة التي دعا من خلالها إلى حوار وطني شامل تحت مظلة الدستور والقانون، تحت سقف المؤسسات الدستورية، وتضمنت كذلك دعواته المخلصة لتشكيل حكومة شراكة وطنية وكرر هذه الدعوة في أكثر من مناسبة»..مشيراً إلى ان تلك الدعوات وللأسف الشديد لم تلق آذاناً صاغية من قبل الإخوة في أحزاب اللقاء المشترك الذين تبين لاحقاً أن قبولهم بالدخول في الحوار لم يكن إلا وسيلة لتعطيل مؤسسات الدولة وإيقاف عجلة الديمقراطية.

واستطرد قائلاً « تبين من أسلوب وأداء تلك الأحزاب في فترة التحضير للحوار أنها تتعمد خلق العراقيل تلو العراقيل حتى لا نصل إلى مرحلة التئام الحوار بل أنها طالبت بأشياء يفترض في العرف السياسي أن تكون من مخرجات الحوار ولقد أرادت هذه الأحزاب في المحصلة النهائية أن تعطل الإجراءات التي يجب أن تتخذها الدولة من منطلق مسئولياتها الدستورية لإنفاذ الاستحقاق الدستوري الديمقراطي، متمثلاً في الانتخابات النيابية المقرر عقدها في السابع والعشرين من إبريل.

ولفت إلى ان هذا التصرف ليس له من هدف أخطر من رغبة هؤلاء في الوصول بالوطن إلى مرحلة الفراغ الدستوري ،فقد أرادوا تعطيل دور المؤسسات والزج بالبلاد في أتون الفوضى التي تشكل أحد الأهداف الخبيثة للجماعات الخارجة عن القانون من العناصر الإرهابية القاعدية وعناصر التمرد الانفصالية والحوثية.

وقال رئيس الوزراء « إن أحزاب اللقاء المشترك تعترض أيضاً على مشروع التعديلات الدستورية الذي أحاله مجلس النواب مؤخراً إلى لجنة خاصة لدراسته تمهيداً لإقراره وعرضه للاستفتاء العام»..موضحاً أن مشروع التعديلات الدستورية المقدم من فخامة رئيس الجمهورية يعتبر واحدا من أهم مبادرات الإصلاح المؤسسي للدولة ويهدف إلى تطوير البنيان المؤسسي للدولة وبشكل خاص تطوير المؤسسة التشريعية لتصبح من مجلسين (الشورى والنواب).

وأضاف «ان مشروع التعديلات يهدف أيضاً إلى الانتقال بالوطن إلى مرحلة الحكم المحلي واسع الصلاحيات وتمكين المرأة من صنع القرار بالنص على ضمان تمثيلها بنسبة 15 بالمائة من أعضاء مجلس النواب الحالي، أي ما يصل إلى 44 مقعداً للمرأة في البرلمان،وهذه التعديلات الدستورية إن عبرت عن شيء فإنما تعبر عن أن نظامنا الديمقراطي يتطور وينضج ويستجيب لمتطلبات الحاضر والمستقبل ،ويشكل الإطار الأمثل لنهوض هذه الأمة وتقدمها».

وأبدى الدكتور مجور استغرابه من تناقض بعض أحزاب المعارضة في هذا البلد مع نفسها فهي تدعي أن لها رغبة في تطوير النظام السياسي ولكنها تظهر معارضة غير مبررة عندما تأتي المبادرة من السلطة،ونسيت هذه الأحزاب أن السلطة لها التزاماتها الدستورية وتطوير النظام السياسي هي واحدة من هذه الالتزامات، وليس غريباً أن تظهر السلطة وحزب المؤتمر الشعبي العام هذا القدر من حسن النوايا.

قبول المشترك بالحوار لم يكن إلا وسيلة لتعطيل مؤسسات الدولة والوصول بالوطن إلى فراغ دستوري

الجميع مطالب بالعمل من أجل إنجاح الاستحقاق الانتخابي في موعده المحدد

أحزاب (المشترك) مدعوة إلى المشاركة في الانتخابات

عمير: أبناء وادي حضرموت يؤكدون دعمهم للقيادة السياسية

وتابع قائلاً « ان المؤتمر الشعبي العام بصفته الحزب الحاكم وفقاً للقواعد الدستورية والديمقراطية،إنما يعبر بكل ما تقدم به من مبادرات لمصلحة الوطن عن روح الإجماع الوطني، كيف لا وهو الذي يحظى بأوسع تمثيل برلماني داخل مجلس النواب وبقاعدة شعبية واسعة النطاق أنتم أيها الحضور جزءٌ كريمٌ منها».

وأضاف «نحن هنا اليوم لكي نؤكد تأييدنا المطلق لعقد الانتخابات البرلمانية الرابعة في موعدها المحدد ولمشروع التعديلات الدستورية، ونؤكد عزمنا على العمل من أجل إنجاح الاستحقاق الانتخابي المجسد للإرادة الشعبية، والذي يشكل أحد أهم التجليات الديمقراطية في يمن الثاني والعشرين من مايو، يمن الوحدة والديمقراطية والنهوض التنموي».. مؤكدا الرفض للمساومة على الحقوق الدستورية لشعبنا اليمني وفي مقدمتها حقه في انتخاب من يراه جديراً بتمثيله وبإدارة شئون الوطن نيابة عنه وفي رقابته عبر ممثليه في مجلس النواب.

واستطرد قائلاً «نحن معاً وجنباً إلى جنب من أجل إنفاذ التعديلات الدستورية التي هي جزء من استحقاق النهوض بنظامنا الديمقراطي التعددي، ونؤكد تأييدنا ومباركتنا لدعوات التصالح والتسامح الصادرة عن قيادتنا السياسية الحكيمة، ونطالب أحزاب المشترك بأن تكون عند مستوى المسئولية.

وأردف الدكتور مجور قائلاً « نقول لهذه الأحزاب إن الوقت لم يفت بعد للالتحاق بركب المسيرة الديمقراطية والمشاركة في الانتخابات التي تتوفر لها كافة معايير النزاهة والشفافية ، بدءاً من تعديل قانون الانتخابات والاستفتاء مروراً بإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من قضاة مستقلين استناداً إلى هذه التعديلات وانتهاء بضمانات كافية للشفافية والنزاهة التي تشمل فيما تشمل مراقبين دوليين على مجريات الانتخابات المقبلة مما لا يدع مجالاً لتشكيك مشكك»

وخاطب رئيس الوزراء أبناء وادي حضرموت قائلاً « لقد فشلت العناصر الإرهابية والإجرامية في جر هذه المحافظة إلى المساحة المظلمة لأن ذلك يتناقض تماماً مع واقع هذه المحافظة التي تشع بنور العلم والمعرفة وتقف هذه المشاريع الإجرامية الصغيرة عاجزة عن النيل من دور المحافظة وعزيمة أبنائها ووعيهم وبمعرفتهم الحقيقية بروح الإسلام السمحة»..مؤكداً إن المستقبل الواعد الذي ينتظر هذه المحافظة يستدعي من الجميع الوقوف في وجه من يريد النيل من مصالح وطننا ويهدد الأمن والسكينة في هذه المحافظة وفي غيرها من محافظات اليمن.

وفي المهرجان الذي حضره محافظ محافظة حضرموت سالم احمد الخنبشي وعدد من الوزراء وأعضاء مجلسي النواب والشورى والأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام الدكتور احمد عبيد بن دغر ألقى وكيل المحافظة لشئون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير كلمة اشار فيها إلى أهمية الاستحقاق الديمقراطي الوطني الذي يعد أهم المنجزات الوطنية واحد ثمار الثورة والوحدة والمتمثل في إجراء الانتخابات البرلمانية للمرة الرابعة بقيادة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية .

وقال وكيل المحافظة:لا شك في أن الجميع يدرك ضرورة قيام الانتخابات وفي موعدها المحدد لأنه لا بديل عنها إلا الالتفاف على هذا الخيار الحضاري .. مؤكدا دعم أبناء وادي حضرموت والصحراء للقيادة السياسية بزعامة فخامة رئيس الجمهورية .

وخاطب الوكيل عمير رئيس مجلس الوزراء قائلا : إن زيارتكم للوادي والصحراء في حضرموت تأتي وقد قطعنا شوطا كبيرا في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها وهذا بفضل الله عز وجل ثم بفضل الرعاية والمتابعة والتوجيهات من فخامة الأخ رئيس الجمهورية مؤكداً أنه تم إنجاز آلاف المشاريع في مختلف المجالات بمئات المليارات منذ إعادة تحقيق الوحدة المباركة 1990م وحتى اليوم وهناك مشاريع قيد التنفيذ بعشرات المليارات وهذه المشاريع ملموسة على أرض الواقع ولا ينكرها إلا جاحد، ولكن حيث بوجود الإنسان ستظل تتطور وتتوسع ويحتاج إلى مزيد من الخدمات مع تطور الحياة والنمو ولذلك فإننا نشير بإيجاز شديد إلى أهم المشاريع التي نرى أنها بالضرورة يتطلب انجازها في هذه المرحلة.

وأشار الوكيل عمير بهذا الصدد إلى ضرورة الإسراع في بناء المحطة الغازية بطاقة 150 ميجاوات، وكذا الإسراع في اعتماد مخصصات البنية التحتية الضرورية لجامعة وادي حضرموت التي صدر بها قرار جمهوري واستكمال بعض المشاريع قيد التنفيذ من طرق ومدارس وغيرها، بالاضافة إلى اعتماد بناء كلية المجتمع ومعهدين اثنين للتدريب المهني في تريم وحورة وحريضة، ومستشفى سيئون المركزي الذي سبق وان وجه به فخامة الأخ رئيس الجمهورية، وكذا الاسراع في إنشاء مركز الكلى المتعثر والذي يعتبر من مشاريع عام 2005م .

ولفت وكيل المحافظة الى الارتباط الكبير لسكان وادي حضرموت بالزراعة فأن هذا الوادي يحتاج الى مزيد من الأموال لتطوير الزراعة وحمايتها من الأضرار وتهذيب الأودية والسدود والحواجز ، اضافة إلى احتياجات الوادي والصحراء للدرجات الوظيفية باعتبار المنطقة مترامية الأطراف وتضم16 مديرية .. مشيرا بهذا الخصوص إلى ضرورة تزايد نصيبها من الدرجات الوظيفية أسوة بالمحافظات الأخرى.

رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بوادي حضرموت الدكتور محمد احمد فلهوم بدوره أشار الى أن هذا المهرجان يأتي تدشينا للنشاط التنظيمي السياسي والجماهيري تحضيرا للاستحقاق الانتخابي البرلماني القادم المتمثل في الانتخابات البرلمانية التي من المقرر أن تجرى في يوم الـ 27 من ابريل القادم.

وقال فلهوم : إننا عندما نعلن ارتصاصنا خلف التوجهات الوطنية الحكيمة للقيادة السياسية إنما نرتكن في موقفنا هذا إلى رصيد الانجازات الوطنية المتعاظم لدى هذه القيادة في الذاكرة الوطنية التي حفظت لها دائما الحكمة الراسخة والفهم العميق والمسئولية والضمير العالي في التعامل مع المنعطفات والمواقف الوطنية المختلفة .

كما ألقيت في المهرجان كلمة القطاع النسوي ألقتها الأخت أماني جمعان دويل قالت فيها : نحن اليوم على أعتاب زمن ديمقراطي آخر وجديد ونحن على موعد مع ابريل القادم لنقف في أهم محطة من محطات مسيرتنا الديمقراطية في يوم الديمقراطية لنجدد فيه حقنا الدستوري والديمقراطي الذي شرعه لنا القانون لنمارس اقتراعا حرا آخر لننتخب من سيمثلنا في المجلس النيابي فليتنافس المتنافسون وليكون صندوق الاقتراع هو الحكم على الساحة فهذه دعوة أطلقها لكل من يمتلك الحق وبخاصة المرأة الى عدم تفويت الفرصة وتضييع الحق والى عدم الالتفات الى الدعوات النشاز التي يطلقها البعض والى محاولاتهم الفاشلة إيقاف قطار مسيرتنا الديمقراطية وتعطيل العملية الانتخابية .

ودعت المرأة اليمنية إلى المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة والمساهمة القوية في انجاحها باعتبارها حقاً وواجباً دينياً ووطنياً فلا يجب علينا ان نفرط فيه ونمضي قدما الى الامام الى خير اليمن وتقدمه وازدهاره والى الحياة الهانئة الكريمة الآمنة والى مزيد من الانجاز والاستقرار والأمن والسلام .

فيما أشار الأخ حسن علي العامري في كلمة أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي للمعارضة إلى ان أحزاب التحالف الوطني للمعارضة يدرك لأهمية التي تمثلها الانتخابات البرلمانية القادمة آلتي تتيح لنا انتخاب من سيمثلنا في مجلس النواب الجديد وبكل حرية وشفافية تامة دون إملاء أو فرض ووصاية من أحد أي كان موقعه .

وأضاف : لقد رأينا مشاركتنا في هذه الانتخابات مع الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام والعمل على انجاحها واجب تفرضه علينا الظروف السياسية الراهنة ويفرضه واقعنا المعاش وأن الذين يحاولون بشتى الوسائل والأساليب الى عرقلة إجراء هذه الانتخابات يوهمون أنفسهم ويوهمون الآخرين بأنهم على حق فذلك تزييف للحقائق وكلنا نعلم بأن عدم إجراء هذه الانتخابات في موعدها المحدد سيعني تعطيل الدستور وخلق فراغ دستوري نحن في غنى عنه .

وأشارت كلمة أحزاب التحالف الوطني للمعارضة إلى أن التصحيح يأتي عبر ممارسة الحق الديمقراطي وعبر الحوار والمشاركة في صنع القرار وعبر التشريعات والقوانين التي يسنها المجلس النيابي فمن الخطأ الفادح أن نتخلى عن حقنا ونترك للآخرين حق الاستحكام بالقرار والإنفراد به يجب إذا ان نشارك ونتشارك يجب ان نتحاور ونستمع الى صوت العقل وتغليب المصلحة الوطنية على الذاتية وان يعلو الوطن فوق كل الخلافات والمماحكات فالوطن ملكنا جميعا ومن واجبنا ان نشمر عن سواعدنا لبنائه وتطوره وتقدمه .. داعيا جميع القوى السياسية بما فيها الأخوة في أحزاب المشترك وكل القوى المعارضة الى المشاركة في تلك الانتخابات والعمل على انجاحها لنظهر للعالم بأننا شعب حضاري ديمقراطي نجعل من صناديق الاقتراع حكما لحل خلافاتنا واختلافاتنا وسبيلا آمنا للوصول الى سدة الحكم .